



مبارك الخرينج خلال استقبله السفير الأردني

الخرينج يستقبل سفير الجمهورية التونسية ودولة فلسطين ووفداً من طالبات ثانوية مشرف

أن تحقق السلام العادل والدائم في المنطقة ونيل الشعب الفلسطيني الشقيق حقوقه المشروعة، كما تم استعراض مجالات التعاون القائم وسبل تعزيزها وتطوير آفاقها. كما استقبل نائب رئيس مجلس الأمة مبارك الخرينج في مكتبه امس وفداً من طالبات ثانوية مشرف للبنات، وقد رحب الخرينج بهذه الزيارة، مؤكداً حرص مجلس الأمة على النهوض بالمؤسسات التعليمية ومسيرة التربية والتعليم وزيادة الثقافة الدستورية والديمقراطية لدى أبناء الشعب الكويتي خاصة فئة الطلبة.

استقبل نائب رئيس مجلس الأمة مبارك الخرينج في مكتبه امس سفير الجمهورية التونسية الشقيقة لدى الكويت نور الدين الري، وجرى خلال اللقاء استعراض العلاقات الأخوية المتينة التي تجمع الكويت والجمهورية التونسية الشقيقة ومجالات التعاون المشترك وسبل تعزيزها وتطويرها بما يخدم المصالح المشتركة للبلدين والشعبين الشقيقين. كما استقبل الخرينج سفير دولة فلسطين الشقيقة لدى الكويت درامي طهبوب، وبحث اللقاء العلاقات الأخوية بين الجانبين وسبل دعم الجهود التي من شأنها

الفضل: تعيين المرأة للعمل في منصب المختارية

قدم النائب نبيل الفضل اقتراحاً برغبة جاء فيه: شهدت المرأة الكويتية الكثير من المشاركات الفعالة في خدمة الكويت، وكان لها الدور البارز في الغزو العراقي الغاشم، وكانت من السباقيات لإرخاص دمها من أجل تراب هذا الوطن، وفي المحافل العلمية أيضاً كان لها الدور الريادي في خدمة العلم وتطوير الثقافة والأدب والأعلام، كما أنها تقلدت المناصب النيابية والوزارية.



نبيل الفضل

لذا، فإنني أقدم بالاقتراح برغبة التالي: تقوم وزارة الداخلية بتعيين المرأة للعمل في منصب المختارية.

أحالت تقريرها إلى المجلس للتصويت عليه

«الداخلية» أنهت قانون التجنيد الإلزامي وناقشت «كاميرات المراقبة»



الشيخ محمد الخالد في لجنة الداخلية والدفاع



ماجد موسى وعبدالله المعيوف وسلطان الغيصم وعبدالله العدواني اثناء اجتماع اللجنة

ناقشت لجنة الداخلية والدفاع البرلمانية المشروع بقانون المقدم من الحكومة الخاص بكاميرات المراقبة وذلك بحضور وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد والذي قدم شرحاً مفصلاً للمشروع واهدافه، وخلص الاجتماع الى ان اللجنة ستجتمع مرة أخرى مع مسؤولي الداخلية بعد اجراء بعض التعديلات والاخذ بملاحظات اللجنة.

وقال رئيس اللجنة النائب عبدالله المعيوف عقب الاجتماع ان اللجنة صوتت على التعديلات المقدمة من النواب بشأن قانون التجنيد الإلزامي بعد ان اقرته بالمدولة الأولى، حيث رفضت بعضها ووافقت على الاخرى، مبيناً ان التعديلات لم تكن جذرية بل هي بنود داخلية في 6 مواد من القانون وسيتم التصويت عليها في الجلسة المقبلة حتى يتسنى لنا التصويت على القانون كاملاً كمدولة ثانية. وأشار المعيوف الى ان التعديلات بسيطة ولن تأخذ

الغيصم: مشروع كاميرات المراقبة مهم جداً وستأكد من مراعاته لخصوصية الفرد الكويتي



الكويتي

وقتا في النقاش وسنحاول وضع القانون على جدول أعمال الجلسات المقبلة، مبيناً ان من ضمن التعديلات هي بالامكان ان يتحول المجدد الى عسكري في فترة تجنيد اضافية لا يتعدى 6 اشهر بعد عرض وزير الدفاع على مجلس الوزراء استثناء بعض الفئات لمقتضىات المصلحة العامة، حيث كانت هذه الفقرة ملغاة الا انه تم تقديم اقتراح من 15 نائباً باضافتها.

وبين المعيوف ان القانون مهم وحيو ونسعى الى اقراره باقرب وقت لانه يهم شريحة كبيرة من المجتمع الكويتي. من جانبه، قال النائب سلطان الغيصم ان مشروع قانون المراقبة بالكاميرات في المرافق والأماكن العامة هو مشروع مهم جداً وفيه شكل كبير خصوصية المجتمع الكويتي، حيث سيتم وضع الكاميرات في المرافق العامة والمنشآت المهمة للحد

الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد في لجنة الداخلية والدفاع، حيث قام الوزير الخالد باستعراض أهمية القانون وإيجابياته وتجارب الدول الأخرى في هذا الشأن. وبين الغيصم ان الوزير الخالد أكد خلال الاجتماع ان مشروع المراقبة براعي بشكل كبير خصوصية المجتمع الكويتي، حيث سيتم وضع الكاميرات في المرافق العامة والمنشآت المهمة للحد

من وقوع الجريمة. وأكد الغيصم ان القانون سيتم بحثه باللجنة وأخذ آراء جميع المختصين بهذا الشأن ليتم اقراره فيما بعد، مبيناً ان القانون لن يقر الا بعد التأكد من انه يراعي خصوصية الفرد الكويتي ولا يتعارض مع الدستور. وعن التجنيد الإلزامي قال الغيصم ان اللجنة أنهت تقريرها ورفعته المجلس للتصويت عليه بالجلسة المقبلة.

«المراق» بحث التصويت الآلي في انتخابات مجلس الأمة واستعرضت اقتراح حماد حول قطع المياه

ناقشت لجنة المراق العامة خلال اجتماعها امس التصويت الآلي لانتخابات مجلس الأمة ومقترحاً في شأن قطع المياه عن المواطنين وقانون البلدية.

وأوضح مقرر اللجنة النائب سعود الحريجي ان اللجنة ناقشت التصويت الآلي للانتخابات النيابية بحضور وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله ووزير العدل والأوقاف يعقوب الصانع، مشيراً الى ان اللجنة تسعى للتوصل الى توافق يتلافى المعوقات والأخطاء التي تتكرر في الانتخابات. وأضاف ان اللجنة دعت النائب سعدون حماد لمناقشته في اقتراحه المتعلق بقطع المياه عن المواطنين والذي ورد فيه تقرير من اللجنة التشريعية والتي توصي بالتعامل مع الاقتراح برغبة وليس اقتراحاً يقانون، وأوضح ان اللجنة ستعقد الاسبوع المقبل اجتماعاً لاستكمال تعديل قانون البلدية رقم «2005/5».



سعود الحريجي

الجلال: قرار العيسى وقف زيادة رسوم مدارس التعليم الخاص مستحق ومنتظر لقرارات أخرى

ثمن النائب طلال الجلال قرار وزير التربية والتعليم العالي بدر العيسى بوقف زيادة الرسوم التي تضعها مدارس التعليم الخاص على أولياء الأمور ابتداء من العام الدراسي المقبل. وقال الجلال في تصريح صحافي: ان هذا القرار وان جاء متأخراً الا انه يعد خطوة في الاتجاه الصحيح وبحسب للوزير بدر العيسى، ومنتظر الى خطوات اخرى تهدف الى تحسين جودة التعليم الخاص.

ودعا الجلال وزير التربية والتعليم الى تطبيق قرار وقف زيادة الرسوم في مدارس التعليم الخاص بحذافيره، وعدم ترك اي فرصة للثقافة البعوض على قرار الوزارة المستحق، بعد ان اصبحت الزيادات التي تفرضها المدارس بشكل مبالغ به كابوساً يؤرق المواطنين والمقيمين.

وتابع الجلال ان قرار تحديد رسوم مدارس التعليم الخاص يجب ان يشمل الكتب الدراسية والزي المدرسي، فمن غير المعقول ان تفرض مدارس التعليم الخاص على أولياء الأمور بعد دفع الرسوم الدراسية التي تبلغ مئات الدنانير رسوماً أخرى خاصة بالزي المدرسي والكتب الدراسية، فيجب ان يكون الزي المدرسي والكتب الدراسية ضمن الرسوم الدراسية، وكلنا نثق بأن يصحح الوزير العيسى هذا الأمر. وتساءل الجلال عن مدى احقية مدارس التعليم الخاص في قرارها الخاص برسوم فتح الملف، التي يدفعها أولياء الأمور عند قبول ابنائهم بها، فضلاً عن التفاوت الملحوظ بين بعض المدارس في قيمة هذه الرسوم؟

كما استغرب الجلال من التفاوت الملحوظ بين مدارس التعليم الخاص فيما يخص خدمة الاشتراك في «باص المدرسة»، داعياً الوزير الى اصدار قرار ملائم يحدد رسوم الاشتراك، حتى يتم تخفيف اولياء الأمور على الاشتراك فيه، الأمر الذي يساهم في تخفيف الازدحام المروري.



طلال الجلال

إنجاز المسودة النهائية لقانون الديوان الوطني لحقوق الإنسان

الديوان الوطني لحقوق الإنسان مستقدياً، كما أرسلت نسخة الى المفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. وفي بند ما يستجد من أعمال اللجنة قال دشتي انه تم توجيه دعوة لرئيس الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقدمين بصورة غير قانونية صالح المضلة للاجتماع معه في 20 الجاري لمناقشة بند واحد حول ما تم التوصل اليه بشأن أوضاع المقدمين بصورة غير قانونية في جزأين هما الحقوق الإنسانية الخاصة في هذه الفئة والتجنيس. وأكد ان هذا الموضوع يعتبر من أولويات اللجنة، معرباً عن أمله ان تزود اللجنة بكل ما تم التوصل اليه في لجان المجلس وجلساته السابقة ذات الصلة.

الرئيس ونائب الرئيس أعضاء متفرغين وفق نص المادة الرابعة من القانون. وأشار الى انه يصدر بتعيين أعضاء المجلس مرسوم أميرى لمدة 4 سنوات قابلة للتجديد لمرّة واحدة بناء على ترشيح من مجلس الوزراء وموافقة مجلس الأمة على تسمية الرئيس ونائب الرئيس. وأوضح دشتي ان اللجنة راعت ان يكون إنشاء الديوان وفقاً للمعايير الدولية حتى يتم تصنيقه دولياً ضمن الفئة (1)، مشيراً الى تحديد اللجنة 14 الجاري موعداً للاجتماع مع الجهات المعنية للاستماع الى ملاحظاتهم بشأن مسودة القانون. وأفاد بأنه تم إرسال نسخة من مسودة القانون الى لجنة التنسيق الدولية التابعة لمجلس حقوق الإنسان الخوط بها تصنيف



حمود الحمدان ود. عبدالحميد دشتي وفصل الشايع

إدارة بشكل من 11 عضواً من الشخصيات المشهود لها بالكفاءة وممثلين عن وزارات الخارجية والعدل والداخلية والشؤون الاجتماعية والعمل وإدارة الفتوى والتشريع ويشتركون في المداولات بصفة استشارية «ولا يحق لهم التصويت» ويكون

عليها من الكويت. وأضاف ان للديوان الشخصية الاعتبارية ويتمتع بالاستقلالية في ممارسة مهامه وأنشطته واختصاصاته المنصوص عليها في القانون، مبيناً ان مهام وأعمال الديوان وإدارته يتولاها مجلس

انتهت لجنة حقوق الإنسان البرلمانية في اجتماعها امس من اتمام المسودة النهائية لقانون الديوان الوطني لحقوق الإنسان وجاء في 14 مادة وأرسل الى الجهات المعنية في وزارات الخارجية والداخلية والعدل والتخطيط والشؤون الاجتماعية والعمل لإبداء الرأي بشأنه.

وقال رئيس اللجنة النائب د.عبدالحاميد دشتي في تصريح للصحافيين بمجلس الأمة عقب الاجتماع: ان القانون يهدف الى إنشاء ديوان وطني مستقل يسمى ديوان حقوق الإنسان يشرف عليه مجلس الوزراء ويهدف الى تعزيز وحماية حقوق الإنسان ونشر وتعزيز احترام الحريات العامة والخاصة في ضوء قواعد الدستور وأحكام الاتفاقيات الدولية المصدق

عاشور: لا بد من العمل على إلغاء التمييز ضد المرأة في بعض القوانين

تري النور. وقال عاشور انه كذلك أكدت مجموعة من الاخوات الحاضرات في الاجتماع ان هناك تجاهلاً من بعض النواب لقضايا المرأة ولم تصبح أولوية لهم بعد وصولهم للبرلمان، وقد اتفقت اللجنة على دعوة وزير الإسكان ووزير الداخلية لاجتماعات لاحقة للتباحث معها في القضايا المتعلقة بالمرأة.

وأضاف عاشور: يوجد هناك تمييز واضح في بعض القوانين وبالذات القوانين المتعلقة بالمرأة، ولا بد من العمل على إلغاء هذا التمييز، وذلك من خلال اجراء بعض التعديلات على اللوائح أو تعديل بعضها المتعلق بهذا الشأن، وأكد المجتمعون انه لا بد من وجود ضغط سياسي وإعلامي لقضايا المرأة في المرحلة القادمة حتى

صرح رئيس لجنة الأسرة والمرأة والنائب صالح عاشور قائلاً: اجتمعت لجنة الأسرة والمرأة يوم الأحد الموافق 2015/4/5 مع ممثلي بعض الجمعيات النسائية ومجموعة من الناشطات في مجال الأسرة لوضع تصور في كيفية حل ومعالجة مشاكل المرأة الكويتية، خصوصاً المتعلقة بالإسكان والجنسية.



صالح عاشور

الظفيري: حق المرأة في الرعاية السكنية مازال منقوصاً

الا انها بحاجة لاعادة نظر لتنتم المرأة من الحصول على حقها السكني كاملاً. واختتم الظفيري حديثه مؤكداً ان القانون ساوى بين الرجل والمرأة من الناحية الاسكانية حتى الان لم يتحقق لها ما تتمناه من رعاية سكنية، مؤكداً انه سيسعى جاهداً وببقية أعضاء المجلس لحصول المرأة على حقوقها الاسكانية كاملة غير منقوصة.

مع متطلبات المرأة ودورها في المجتمع داعياً لضرورة تضافر جهود جميع الوزارات والجهات المعنية لحل تلك القضية. وأكد النائب الظفيري ان تعديل القوانين لحصول المرأة على حقها في السكن أمر كفه الدستور سواء كانت أرملة او مطلقه او متزوجة من كويتي أو غير كويتي او غير متزوجة، مشيراً الى ان القوانين وان كانت تسطر في الاتجاه الصحيح في هذا الشأن

كويتي لتحصل على نفس قيمة القرض السابق. وطالب النائب الظفيري في الاطار ذاته ببدل إيجار لكل كويتية لا يحصل زوجها عليه او متزوجة من غير كويتي وتعديل قانون المساعدات بما يحقق نوعاً من المرونة مع الكويتية المتزوجة بغير كويتي. ورأى النائب الظفيري أن هناك حاجة ملحة لمزيد من المراجعة والتفقيح للقانون الاسكاني للمرأة، ليتواءم

تصريح صحافي على ضرورة توفير السكن المناسب للمرأة الكويتية لاسيما للمطلقات والأرامل والمرأة المتزوجة من غير كويتي. ثمناً في هذا الصدد توجه بنك الأئتمان الكويتي بتقليص المساحة المطلوبة للحصول على قرض المرأة الاسكاني الى 100 متر مربع مقابل قرض بقيمة 70 ألف دينار، مشدداً على ضرورة انصاف المرأة الكويتية المطلقة او الارملة او المتزوجة من غير



دممصور الظفيري

رأى النائب د.منصور الظفيري انه رغم النجاحات والمكاسب التي حققتها المرأة الكويتية، والنقاط التي سجلتها على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وخصوصاً في السنوات الأخيرة الا انها مازالت تعاني من جملة مشكلات نتيجة للقصور في بعض الجوانب التشريعية أو المجتمعية خاصة فيما يخص حقوقها الاسكانية. وشدد النائب الظفيري في

الشركة الشرقية للاستثمار العقاري (أوربك)
Oriental Real Estate Investment Company (OREIC)

إعلان تذكيري
اجتماع الجمعية العامة العادية
للسنة المالية المنتهية في 2014/12/31

يتشرف مجلس إدارة الشركة الشرقية للاستثمار العقاري (ش.م.ك) بدعوة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية للسنة المالية المنتهية في 2014/12/31، والزرع عندها في تمام الساعة الحادية عشر من صباح يوم الأربعاء الموافق 2015/04/15، في برج اوتاد، شارع فهد السالم، الدور 14، وذلك للنظر في البنود الواردة على جدول الأعمال.

لذا يرجى من المساهمين الكرام الراغبين بالحضور مراجعة مقر الشركة الكائن في برج اوتاد، شارع فهد السالم، الدور 19، هاتف رقم: 22476586 لاستلام استمارات التوكيل وبطاقات الحضور وذلك خلال ساعات الدوام الرسمي للشركة (من الساعة السابعة صباحاً وحتى ثلاثة ظهراً).

والله ولي التوفيق ...

مجلس الإدارة